

أو في غيره من مطابخ القرار، وليس من المعقول أن تبقى التقديرات بلا إيضاح ولا انسيابية لدى المراقبين وتحكركها الدولة أو جهاز معين في الدولة.

### البحرين بعد المليون!

أفقتنا ذات صباح على رد الوزير الشفاف، مع معرفتنا بأن حكومتنا لم تستعد جيداً لبحرين ما بعد المليون، بناءً على عدم استعدادها لبحرين ما قبل المليون، فليس هنالك ما يمكن الاستناد عليه من الوقائع العملية المبينة لوجود استيعاب للأعداد الهائلة من المواطنين والأجانب في الخدمات العامة، فلا يبدو أن هنالك حل لأزمة المواصلات والازدحام المروري في بلد من أكثر بلدان العالم كثافةً، ولا يبدو أن هنالك معالجة للإسكان أو توسع في الخدمات الصحية والتعليمية بما يفي، وبدا أن القطاع الخاص أخذ يزحف في صعود مع تراجع واضح جلي في القطاع العام وخدماته، وبينما يرتفع سعر البترول ويتجاوز التقدير الحكومي بحوالي ٦٠ دولاراً ليزال راتب المواطن في نفس المستوى وبلا أي زيادة مع وجود الاقتطاع والنقصان، فالسكان بلغوا المليون.. والمواطن لم يربح المليون!



■ العاصمة البحرينية المنامة وقد أكتضت بالجاليات الآسيوية والمجنسون... ماذا ينتظر المواطن البحريني الأصيل من موجة التجنيس!

الأجانب من جهة أخرى، الموارد والخدمات القليلة وغير الكفوءة وغير المستوعبة لحجمنا الذي فاق المليون! وسيدفع المواطنون لأجيال متعاقبة ضريبة الهدف السياسي بعيد المدى الذي أدارته العقلية البندرية ذات النفس الطائفي المقيت، وبهذه العقلية وبناتج تفكيرها سنكون في دوامة من الأزمات والملفات التي لا يمكن غلقها حيث أن كل المفاتيح بيد السلطة التي لم تحل شيئاً حتى الآن.

### الإحصاء والسرية!

ما يلفت في رد الوزير التازيمي والمعلومات التي أوردها أنه يأتي متأخراً جداً، فإذا كان هذا الإضراد موجوداً في عدد السكان فلماذا تخفي المعلومات وتلك الأرقام المرعبة عن المواطنين وعن الدولة نفسها؟ فهل يحتفظ الجهاز المركزي للمعلومات بتلك الأرقام وقواعد البيانات الكبيرة لنفسه؟ ولماذا تحتاج المعلومات الإحصائية لكل تلك السرية؟ ولماذا يفرض التعامل البوليسي مع ما يجب أن يكون في متناول الصحافة والإعلام وتحت يد الباحثين، أما أن ما يتم التشدد به من محاكاة الديمقراطيات العريقة والنماذج المتقدمة في التعاطي مع المعلومات والإعلام.

في عام ٢٠٠٦ بلغ التقدير الإحصائي الرسمي للسكان ٧٤٢,٥٦١ منهم ٤٥٩,٠١٢ بحرينياً و٢٨٣,٥٤٩ غير بحريني، ما يستنتج منها على نحو التأكيد أن الزيادة خلال عام ٢٠٠٧ بلغت ٢٧٥ ألفاً و٤٢٩ نسمة بزيادة تقدر بنحو ٣٤ ٪، وهنا نحن بحاجة للتفاصيل لمعرفة أسباب الزيادة لنتمكن من معالجتها ودراستها والتعامل معها في مجلس النواب

الطبيعية مستمرة بذات النسق وذات الإضراد. وتعد الأزمة الإسكانية من كبريات الأزمات والملفات العالقة التي عجزت السلطة عن حلها أو لا زالت تماطل في حلها، وليست هنالك بشائر خير من وراء الزيادة السياسية للسكان والتي ستفانق كماً برزت الأهداف الانتخابية التي شهدنا تأثيرها على مجريات الأمور، على الرغم من التوزيع الغير عادل للدوائر الانتخابية وعدم تقويت السلطة لأي أداة تؤثر في النتائج، ولعلنا نستحضر نكتة الثمانية آلاف المسماة بالكتلة الجائلة والتي أكملت دورة المراكز العامة، وإزاء تلك المصالح الضيقة سننكدس على بعضنا بدون وجود حلول حقيقية أو إبداء نية صادقة في حل الأزمة السكانية التي ستفانق ولن تحل مع هذا التفكير.

### ما لم يحل بالتجنيس!

«ما لا يحل بالتجنيس.. يحل بمزيد من التجنيس» يبدو أن السلطة تستعين بهذا الشعار وترفعه كلما تم الحديث عن أزمة التجنيس السياسي حل تلك الأزمة، فكلمة تزايد الوجد والصراخ من ألم التجنيس وجدنا أنه يستمر ويتضاعف وتتواتر القصص والحكايات عن ما يجري من جراء التجنيس من آثار اجتماعية سلبية، وما يرد إلينا من عادات وتقاليد وعنف وعنف مضاد لن يجر إلا الانقسام المجتمعي وتوزعنا على كانتونات، فإذا كان هنالك علاج للفساد فإن التجنيس لا علاج له، فالأعداد الكبيرة من المجنسين ستجلب أعداداً أكبر وستكاثر السلبات وتتعاظم وسيكون علينا أن نتقاسم مع المجنسين من جهة ونتقاسم نحن والمجنسون مع

هنالك ارتباكاً وضعفاً وربما أصيبت بعض المفاصل الخدمية بالشلل إذا ما استمر النمو السكاني غير الطبيعي على حاله بدون معالجة، فما بين تقديرات ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ هنالك نسبة نمو عالية يتدخل فيها التجنيس فنسبة نمو المواطنين ١٥ ٪، ونسبة نمو الأجانب ٤٨ ٪! ولا نعمل كيف سيكون الوضع في ٢٠١١ في التعداد القادم، بل وقبله بعام حين يحين ميعاد الانتخابات القادمة والتي تلعب فيها السلطة بورقة الزيادة المجهولة كما جرى في ٢٠٠٦، فهل ستستوعب المستشفيات والمدارس والمناطق السكنية تلك الزيادة الهائلة؟ وإذا ما كنا ونحن دون المليون نعاني من سوء التخطيط الحكومي فكيف سنكون فيما بعد المليون؟ ذلك هو المأزق وعمق المأزق أن المسؤولين يتشدقون بأرقام لم يكن من بينها المتغير السكاني المخفي عنهم، والذي سيكون من الصعب التعامل معه حيث أن الفارق يتجاوز ٢٥٠ ألف نسمة!

### انفجار سكاني وأزمة إسكان!

من المعروف أن البحرين من أكبر الدول من حيث الكثافة السكانية فهي الثالثة عربياً بعد القاهرة وغزة، ولم يتبق مما قضمه المتنفذون سوى ١٠ ٪ من مساحة الجزيرة الأم، حيث أن هنالك ٩٠ ٪ للأماكن الخاصة والخدمات، وإذ تتوجه الدولة الآن لا إلى شراء المساحات البرية الشاسعة في الجزء الجنوبي ولكن إلى دفن البحر وإنهاء البيئة البحرية لحل المشكلة الإسكانية، فهنالك أزمة قادمة لنحو ٨٠ ألف طلب إسكاني لن تحلها المدينة الشمالية ولن تحلها ما دامت الزيادة غير

### البحرين الثالثة عربياً بعد

### القاهرة و غزة، ولم يتبق

### مما قضمه المتنفذون سوى

### ١٠ ٪ من مساحة الجزيرة

### الأم، وهناك أزمة قادمة لنحو

### ٨٠ ألف طلب إسكاني، ما

### دامت الزيادة غير الطبيعية

### مستمرة بذات النسق

### في عام ٢٠٠٦ بلغ عدد

### السكان ٧٤٢,٥٦١ منهم

### ٤٥٩,٠١٢ بحرينياً و

### ٢٨٣,٥٤٩ غير بحريني، أي أن

### الزيادة بلغت في عام ٢٠٠٧

### ٢٧٥ ألفاً و ٤٢٩ نسمة

### بزيادة حوالي ٣٤ ٪!!!